الأمم المتحدة تمهّد الطريق لمؤتمر يتناول معاهدة للتخلص من الأسلحة النووية

أعده جامشد باروا

جينف | نيويورك (IDN) أقرّت الجمعية العامة للأمم المتحدة أنّها ستعقد مؤتمرًا في بداية مارس 2017، مفتوحًا لجميع الدول الأعضاء للتفاوض على "صك مُلزِم قانونيًا لحظر الأسلحة النووية في مسعىً نحو التخلّص نهائيًا من الأسلحة النووية". سيُعقد المؤتمر في مقرات الأمم المتحدة في نيويورك وسينقسم لجلستين: من 27 مارس حتى 31 مارس ومن 15 يونيو حتى 7 يوليو.

"يبشّر هذا القرار التاريخي إلى نهاية عقدين من الزمن شهدت فيهما جهود نزع الأسلحة النووية جمودًا، وجاء في وقت تُحدث فيه الدولتان النوويتان الأكبر تسلحًا حراكًا وضجيجًا نوويًا". كما أشارت الحملة الدولية لإزالة الأسلحة النووية (ICAN).

وتقصد منظمة المجتمع المدني في إشارتها تلك إلى الرئيس الروسي فلادمير بوتين والرئيس الأمريكي المنتخب دونالد ترامب إعلانا عن رغبتيهما في "تقوية" قدرات بلديهما النووية.

وقد صرّحت الرئيس التنفيذي لـ ICAN، بياتريس فين، قائلةً: "هذا التصرف الأهوج والعدائي الذي بدر عن كل من الرئيس الروسي والرئيس الأمريكي المنتخب، يترك لباقي العالم خيارًا بسيطًا، الوقوف بصمت ومشاهدة استمرار خطر الحرب النووية يتصاعد أو أنّ يسعوا لحظر أسلحة الدمار الشامل غير الإنسانية وغير المقبولة هذه ".

وأشار جون هولوم من 'الأشخاص من أجل نزع التسلح النووي' People for Nuclear Disarmament بأنّ لدى كل من روسيا والولايات المتحدة حاليًا نحو 7000 سلاح نووي، تناقص هام للعدد الذي كان عليه في الحرب الباردة الأخيرة، وكل منهما يحتفظ بما يقل عن 1000 من الصواريخ الأرضية العابرة للقارات، بوضعية جاهزة للإطلاق في غضون دقائق قليلة.

وقد قال هولوم: "إنّ استخدام جزء بسيط حتى من هذه القوة (غالبًا كل منهما ضد الآخر) كفيل بتدمير الحضارة كما نعرفها (وهو ما يمكن تحقيقه فقط باستخدام 5 أسلحة نووية ضخمة في فضاء مساحة من اليابسة).

وعلى ضوء هذه الخلفية صادقت الجمعية العامة للأمم المتحدة على قرار تاريخي في 23 ديسمبر. وجاء التصويت عقب قرار اتخذته اللجنة الأولى للجمعية العامة في 27 أكتوبر يتناول مسائل نزع الأسلحة والأمن الدولي لبدء العمل على المعاهدة الجديدة بالرغم من المعارضة الحثيثة من بعض الدولة المسلحة نوويًا.

صوتت 113 من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة لصالح القرار في 27 أكتوبر، وصوّتت 35 دولة ضد القرار بينما امتنعت 13 دولة عن التصويت. وكما أشارت ICAN، كان الدعم أقوى بين الدول الأفريقية ودول أمريكا اللاتينية والكاريبي وجنوب شرق آسيا والمحيط الهادئ.

وقد بادر إلى هذا القرار مجموعة إقليمية عابرة مكونة من النمسا والبرازيل وإيرلندا والمكسيك ونيجيريا وجنوب أفريقيا. من المرجح أن تقود هذه مجموعة الدول هذه المفاوضات في السنة المقبلة.

حسب ICAN، في اجتماع لجنة الميزانية للأمم المتحدة، قبل وقت قصير من تبني الجمعية العامة للقرار في 23 من ديسمبر، اعترضت الولايات المتحدة على طلب تمويل للأسابيع الأربعة المخططة للتفاوُض على المعاهدة لحظر الأسلحة النووية.

"لكن تحت ضغط كثيف من الداعمين لنزع التسلح النووي، سحبت اعتراضها، وصادقت اللجنة على الطلب،" كما أشارت ICAN، ائتلاف مجتمع مدني ينشط في 100 دولة.

وقد اطّلعت ICAN على وثيقة مُسرّبة وزّعتها الولايات المتحدة الامريكية على جميع أعضاء حلف الناتو في أكتوبر 2016 قبل صدور قرار اللجنة الأولى. حثّت الولايات المتحدة التي تمتلك نحو 7000 سلاح نووي حلفاءها على الاعتراض على القرار ومقاطعة المفاوضات.

حذّرت الوثيقة من أنّ اتفاقية التخلص من الأسلحة النووية قد تقوّض التصوّر بأن الأسلحة النووية شرعية لبعض الشعوب وتصعّب على الناتو الاضطلاع في التخطيط لحرب نووية.

حسب ICAN، عدد من الحلفاء المقربين للولايات المتحدة ممن صوتوا في أكتوبر ضد القرار أو امتنعوا عن التصويت، أعربوا عن نيتهم الاشتراك في المفاوضات على كل حال، للمساعدة في صياغة المعاهدة.

أكّدت هولندا، التي تستضيف أسلحة نووية أمريكية على أراضيها وامتنعت عن التصويت، بأنّها ستشارك. كما يرغب وزير الخارجية الياباني فوميو كيشيدا بحضور بلاده، على الرغم من معارضته للقرار.

تحث ICAN جميع الأمم على المشاركة في المؤتمر السنة المقبلة. إذ قالت فين: "لكل أمه مصلحة في ضمان ألّا تُستخدم الأسلحة النووية مطلقًا مرة أخرى، الأمر الذي بالإمكان ضمانه عبر التخلص التام منها. ندعو جميع الحكومات للانضمام إلى المفاوضات السنة المقبلة والعمل على تحقيق معاهدة قوية ونافذة،".

وقد شددت ICNA على أنّه ينبغي متابعة المفاوضات سواء وافقت الأمم المسلحة نوويًا على الاشتراك أم لم توافق. وأضافت فين في هذا السياق: "كمبدأ، الأسلحة التي لا تميّز بطبيعتها وتهدف إلى التسبب بأذى إنساني كارثي، يجب حظرها بموجب القانون الدولي. ستضع هذه المعاهدة الأسلحة النووية في نفس خانة أسلحة الدمار الشامل الأخرى،"

تأمل فين أنّ معاهدة حظر الأسلحة النووية، ستؤثر، عبر قوتها الطبيعية، على سلوكيات الأمم ذات التسليح النووي حتى لو رفضت الانضمام. كما ستؤثر على سلوكيات العديد من حلفائها الذين يدّعون حاليًا بالحماية التي توفرها لهم الأسلحة النووية، بما في ذلك الدول الأوروبية التي تستضيف الأسلحة النووية على أراضيها. "ستساهم كثيرًا نحو تحقيق عالم خالٍ من الأسلحة النووية."

من المرجح أن تشتمل المعاهدة على أحكام مشابهة لتلك التي أوجِدت في المعاهدات القائمة التي تحظر الأسلحة البيولوجية والأسلحة الكيميائية والألغام الأرضية المضادة للأفراد والذخائر العنقودية. وتشمل هذه الحظر على الاستخدام والتطوير والإنتاج والامتلاك والتخزين والاسبقاء والنقل وكذلك المساعدة والتشجيع أو تحفيز أي شخص على الاشتراك في أي من هذه الأنشطة المحظورة.

الأسلحة البيولوجية والأسلحة الكيميائية والألغام الأرضية المضادة للأفراد والذخائر العنقودية، جميعها محظورة بشكل صريح بموجب القانون الدولي.

تبقى الأسلحة النووية أسلحة الدمار الشامل الوحيدة التي لم تحظر حتى الآن بصورة عالمية وشاملة، وذلك على الرغم من آثارها الكارثية الموثّقة على الإنسان والبيئة. وقد أثبتت دراسات أجريت مؤخرًا أنّ هناك استهانة كبيرة وعدم فهم واسع لمخاطر تفجير الأسلحة النووية، سواء أكان تفجيرًا عرضيًا أم مقصودًا.

ساهم ضحايا التفجيرات النووية والناجون منها، بما في ذلك الاختبارات النووية، بشكل فعال. طالما كانت سيتسوكو ثورلو، الناجية من قنابل هيروشيما، في مقدمة المؤيدين لحظر الأسلحة النووية.

"حقًا، هذه لحظة تاريخية للعالم بأسره،" كما قالت عقب التصويت الذي جرى في 23 ديسمبر. "لأجل أولئك الذين نجوا من القنابل الذرية في هيروشيما وناجازاكي، نعلم بأنّ الأسلحة النووية غير إنسانية ولا تفرّق وغير مقبولة. على جميع الشعوب المشاركة في المفاوضات في السنة المقبلة لحظر هذه الأسلحة." [IDN-InDeapthNews 26 ديسمبر 2016]

الصورة: الجمعية العامة للأمم المتحدة تصادق على القرار التاريخي في 23 ديسمبر 2016 Credit: ICAN

IDN is flagship agency of the International Press Syndicate.